

مراجعة كتاب:

أمارة، محمد؛ ودونيتسا-شميدت، سمدار؛ ومرعي، عبدالرحمن. (2016). *اللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل: الغياب التاريخي، التحديات الحاضرة، والتطلعات المستقبلية*. القدس: معهد قان لير

حسيب شحادة

قبل بضع سنوات، كنت قد كتبت مقالاً مطوّلاً بعنوان "حول العربية في إسرائيل"¹، وتبيّن بجلاء وضع هذه اللغة الدونيّ الهامشيّ في الحيز العامّ الإسرائيليّ، وفي البلدات العربية خاصّة، فضلاً عن "تعبّرها" في اللغة المحكيّة. نقول هذا آخذين بعين الاعتبار حقيقة كون اللغة العربية لغة رسميّة ثانية في البلاد بموجب "مرسوم ملكي" انتدابي (المادة 82، سنة 1922). يعرف الداني والقاصي أنّ هذا المرسوم كان مثابة حبر على ورق؛ إذ لم يكن له تطبيق حقيقيّ على أرض الواقع. وسيعمل قانون القومية على شرّعة بقائه حبراً على ورق.

صدرت مؤخراً دراسة بالعبريّة والعربيّة تناولت مكانة اللغة العربيّة في أربع جامعات إسرائيلية، وأظهرت ما هو واضح للجميع: أنّه لا يجري التحدّث بالعربيّة في قاعات وغرف التدريس بل يتكلمون عنها؛ لا يكتبون بها بل يكتبون عنها بالعبريّة؛ يترجمون منها إلى العبريّة وليس بالعكس. بعبارة واحدة، التعامل مع العربيّة يجري وكأنّها لغة ميتة تُبحث لغويّاً، صرفاً ونحوّاً ودلالةً، كاللغات المندثرة مثل الأكاديّة والأوچاريتية واللاتينيّة، ولا تصلح أن تكون لغة بحث علمي (ص 30)، في حين أنّ العبريّة، على سبيل المثال، التي كانت لغة مكتوبة فقط مدة سبعة عشر قرناً من الزمان، ثمّ غدت لغة محكيّة من جديد قبل قرابة قرن ونصف، صالحة لأن تكون أداة بحث.

في ما يلي أتطرّق إلى ما ورد في هذا الإصدار الجديد محاولاً الإشارة إلى بعض مواطن القوّة فيه من جهة، وإلى مواطن الضعف من الجهة الأخرى. لا نضيف شيئاً جديداً إذا قلنا إنّ أقسام اللغة العربيّة وآدابها في الجامعات الإسرائيلية، لا تخرّج معلّمين عرباً كفأة لتدريس العربيّة وآدابها في المدارس الثانويّة أو حتّى

Shehdeh, Haseeb. (2014). On the Arabic in Israel. *Al-Hasad*, 4. Pp.188-222.1

الابتدائية؛ إذ إنّ التركيز في التدريس الجامعيّ منصبٌ على الجوانب النظرية البحثية الحديثة، وثمة إهمال شبه كامل بالمعرفة العملية التطبيقية -أي إجادة القراءة والحديث والكتابة.

تتوزع محتويات الكتاب الموسوم بأنه "دراسة رائدة وأولية" (ص 11) على ثلاثة أقسام، بالإضافة إلى مقدّمة وثبت المصادر والمراجع (وهذه الأخيرة نحو 80 مصدرًا أغلبها بالإنجليزية) ومُلحقين ومُلخصين، وهي: النظرة إلى اللغة العربية في دولة إسرائيل؛ حضور - غياب اللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل؛ ملخّص وتوصيات. أعدّ هذا البحث لصالح ثلاث جمعيات: معهد قان لير في القدس؛ مركز دراسات: المركز العربيّ للحقوق والسياسات؛ جمعية سيكوي لدعم المساواة المدنية.

كُتب هذا الإصدار بالعبرية أولاً، ثم نُقل إلى العربية، ودققت الأصل العبري لغويًا مدققتان اثنتان، في حين بقي النصّ العربي المترجم بيتيمًا كالعادة، بدون تدقيق لغويّ، ونتيجة ذلك تظهر جلية في النسخة العربية العشرات من الأخطاء اللغوية الفادحة. لم أعتز على أية إشارة بشأن سبب اختيار إعداد هذا الإصدار بالعربية، آخذين بعين الاعتبار أنّ اثنين من مُعدّيه عربيان، وقُل الأمر نفسه بصدده هوية ناقله إلى العربية، وهذا النقل يُعاني أحيانًا من هنات واضحة، وهو بحاجة إلى بحث منفرد. أضف إلى ذلك أنّ مُعدّي البحث الثلاثة لم يتخرّجوا أكاديميًا من قسم اللغة العربية وآدابها ولا من قسم اللغة العبرية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة في الأساس (الواقعة في ما يقارب 40 صفحة)، كما يُستشف من عنوانها، إلى وصف واقع أو مكانة اللغة العربية، في أقسام اللغة العربية وآدابها، في أربع جامعات إسرائيلية من ضمن ثمان جامعات: جامعة حيفا، وهذه رُبُع طلابها عرب (يشكّل الطلاب الجامعيون العرب في البلاد 11٪ من المجموع العام)؛ والجامعة العبرية في القدس؛ وجامعة تل أبيب؛ وجامعة بن جوريون في النقب. وليس ثمة ذكر لسبب اختيار هذه الجامعات دون غيرها. ممّا يلفت النظر القول "تسعى الدراسة الحالية إلى تعزيز الطرح القائل إنّ حضور اللغة العربية في الحيز الأكاديمي محدود جدًّا..." (ص 14)؛ فمثل هذه الجملة غير مألوفة في الأبحاث العلمية، إذ إنّ موضعها، بعد إجراء تغيير طفيف في نصّها، يكون في الخاتمة، وتكون مستندة إلى ما تقدّم من بحث وتحليل واستنباط للمعطيات البليوجرافية والميدانية المطروحة والمبحوثة. كذلك إنّ مثل هذه التعميمات المعروفة للجميع لا تضيف شيئًا جوهريًا، إلّا إذا كانت مشفوعة بالتفاصيل والتحليلات المطلوبة والمناسبة. من المعروف لكلّ ذي معرفة أولية بأوضاع البلاد أنّ حضور العربية في شتى مناحي

الحياة في الوسط اليهودي حضور متواضع جداً، إن لم نقل إنّه غائب تقريباً (انظر ص 61)، كما أنّ وضع العربية وبخاصّة المحكيّة ليس على ما يُرام.

طريقة الدراسة:

اعتمد المُعدّون الثلاثة على مصدرين أساسيين، إضافة إلى المراجع المذكورة: الدليل لأقسام اللغة العربيّة في الجامعات الأربع، واستبانة تضمّ ثمانية أسئلة (لا مقابلات إلا نادراً) أرسلت إلى محاضرين وطلاب الدراسات العليا (170 محاضراً، من بينهم 131 يهودياً و 39 عربياً؛ و 398 طالباً، من بينهم 233 يهودياً و 165 عربياً) (نيسان - أيار 2015، ص 26، 40). هذه هي الأسئلة العامّة المبحوثة: مستوى الطلاب عرباً ويهوداً في اللغة العربيّة؛ مستوى الاهتمام بتدريس المهارات اللغويّة؛ ما هي لغة التدريس في أقسام اللغة العربيّة وأدائها وما نسبتها، وهل من سياسة واضحة في هذا الشأن؟ هل التركيز على الأدب العربيّ القديم يفوق التركيز على الأدب الحديث؟ هل من اعتبارات واضحة بخصوص اختيار المساقات؟ ما حصّة الثقافة العربيّة مقارنة بالثقافة الإسلاميّة؟ ما هي نظرة الطلاب نحو اللغة المعياريّة من جهة، واللهجة المحكيّة من الجهة الثانية؟ هل مناهج التدريس تقليديّة أم متعدّدة؟ أيواجه الطالب العربيّ صعوبة في تعلّم القواعد (في الترجمة العربيّة: النحو) مقارنة بالطلاب اليهودي؟

من الواضح—كما يقول المُعدّون وبحقّ هنا— أنّ هناك ضرورة كبيرة لإجراء تغيير جذريّ في تدريس العربيّة (ص 36). ممّا يجدر ذكره أنّ خمس المشاركين العرب أجابوا عن الأسئلة الثمانية بالعبريّة، في حين أنّ يهودياً واحداً أجاب بالعربيّة. يبدو أنّ العربيّة أسهل بالنسبة لذلك الخمس من لغتهم العربيّة المعياريّة، وهذه ظاهرة يجب أن تورّق الغيورين على لغتهم وهويّتهم وكيانهم. وتبيّن من هذه الاستبانات أنّها لا تمثّل بتاتاً الوضع لدى عامّة السكّان في إسرائيل، وأنّ المستطلّعة آراؤهم يميلون بمعظمهم إلى اليسار (ص 60). انطلاقاً من هذا الواقع، لا بدّ من إجراء دراسة أخرى تأخذ أطياف المجتمع كافّة بالحسبان، لتأتي بنتائج أكثر واقعيّة؛ كما أنّ إجراء مقابلات وجهاً لوجه، يقوم بها مختصّون في هذا المجال، أفضل من مجرد توجيه أسئلة عامّة تُرسل إلكترونياً. زد على ذلك أنّه لا بدّ من إضافة أسئلة أخرى لاستطلاع آراء المحاضرين والطلاب، نحو: شروط قبول المحاضرين من جهة، وقبول الطلاب من جهة أخرى؛ التفكير في إمكانيّة استحداث مساقات جديدة مثل البحث المقارن بين العربيّة والعبريّة؛ هل المعرفة النظرية للعربيّة المعياريّة كافية لفهم شامل وعميق للأدب العربيّ الحديث نثراً وشعراً؟ التعبير الشفويّ والتحريريّ؛ تطوّر اللغة العربيّة عبر العصور؛ العربيّة المكتوبة في شتى الأقطار العربيّة؛ نصيب العاميّة في الشعر والنثر العربيّين المعاصرَيْن.

أية معرفة؟

في الاستبانة التي استعملها الباحثون، ورد قول إحدى المحاضرات إنّ الطلاب العرب واليهود يُجمون عن التكلّم بالعربيّة، وتضيف قائلة إنّ مستوى اليهود في معرفة العربيّة الأدبيّة أفضل من مستوى العرب.² مثل هذه التعميمات تبقى مضلّة إن تُركت دون تحليل. السؤال المطروح: أية معرفة هذه، وفي أية مسافات يحصل اليهود على علامات أفضل من علامات العرب؟ كلّ من درس اللغة العربيّة في الجامعات الإسرائيليّة يعي جيّدًا أنّ المقصود هو مساق قواعد اللغة العربيّة، ولا سيّما صرفها وبخاصّة "الفعل" فيها. هنا يواجه الطالب الجامعيّ العربيّ، الذي يختار -في المعتاد- دراسة اللغة العربيّة وآدابها لسهولةها في تقديره، ولغياب إمكانيّة دراسة موضوع آخر، يواجه بصورة مفاجئة نهجًا أوروبيًا يختلف كليًا عن الطريقة العربيّة التقليديّة في التعامل مع منظومة التحليلات الصرفيّة التي -في الأساس- لا تحظى باهتمام كافٍ في المدارس العربيّة؛ فالتركيز في هذه الأخيرة ينصبّ على النحو والإعراب. من جهة أخرى، الطالب اليهوديّ يكون على علم وتجربة سابقين بهذه الطريقة منذ المرحلتين الابتدائيّة والثانويّة.

التقليد الاستشراقيّ

هنالك فكرة سائدة في الدراسات الاستشراقيّة، مفادها أنّ العربيّة لغة يمكن بحثها، إلاّ أنّها لا تصلح أن تكون أداة بحث.³ هذه الفكرة، في تقديرنا، لا مكان لها لا في الماضي ولا اليوم. من الجدير بالإشارة أنّ الكثيرين من الأكاديميين العرب، وكذلك من اليهود وآخرين في شعوب أخرى، يفضلون كتابة أبحاثهم بلغات أجنبيّة عالميّة (في الغالب تترجم إليها عن لغة أمّ الكاتب) ولا سيّما الإنجليزيّة، وذلك لدوافع تتعلّق بإمكانيّة الترقية في السلم الأكاديميّ، حيث لا يكون وزن يُذكر للأبحاث المكتوبة بالعربيّة أو بالعبريّة للتقدّم الأكاديميّ. وللمقارنة، هنالك من يدّعي أنّ العبريّة لغة بحث حديثة، وهي التي كانت غير محكيّة طيلة سبعة عشر قرنًا متتالية، وغدت لغةً محكيّة من جديد، منذ أواخر القرن التاسع عشر فقط، ومعجمها محدود إذا قورن بلغات أخرى كالعربيّة والإنجليزيّة والألمانيّة. أصحاب اللغة هم الذين يجعلون من لغتهم الأمّ /القوميّة لغةً بحث معتبرة في الحياة الأكاديميّة العالميّة، وفي مجالات أخرى.

2. ص. 26 في النصّ العبريّ، ص. 29 في النصّ العربيّ. أمّا بشأن حصول اليهود على علامات أعلى من علامات العرب، فقد ورد ذلك ص. 27 في النصّ العبريّ.

3. ص. 30، وفي الأصل العبريّ ص. 27، بدون تعليق.

يَدْعِي مُعَدُّو الدراسة أَنَّ تدريس العربيَّة بالعبريَّة نابع من "تأثيرات الإرث الاستشراقيِّ المعتمد في هذا المضمار، أو ربَّما كذلك بفعل تأثيرات من دوافع عسكريَّة واستخباراتيَّة بنويَّة متأصلة عند المحاضرين" (ص. 28، 63). لا شكَّ أنَّ الشقَّ الأوَّل من هذا الادِّعاء أو الاستنتاج صائب، وأنَّ الأوان في تقديري بعد قرن تقريبًا للتحرُّر منه، ولكنَّ الشقَّ الثاني بحاجة لمزيد من الإيضاح والتحليل. إنَّ المنطق البسيط يقول إنَّ مثل هذه الدوافع والمحفَّزات العسكريَّة والاستخباراتيَّة (إيجاد فرص عمل أيضًا) تتطلَّب حتمًا مهارة في التحدُّث بطلاقة بإحدى اللهجات العربيَّة على الأقلِّ، والسؤال الملحاح: كيف من الممكن أن يكتسب الطالب هذه المهارة من مُحاضر هو نفسه غير قادر على التحدُّث بطلاقة، لا بالعربيَّة المعياريَّة الحديثة ولا بلهجة عربيَّة معيَّنة. يجب ألاَّ تغيب عن البال إمكانيَّة اكتساب العربيَّة، محكيَّة أو مكتوبة، في نطاق الخدمة العسكريَّة، في أذرع الجيش والمخابرات المختلفة.

العربيَّة في الجامعات:

في القسم الثاني من الإصدار قيد البحث، يرى القارئ أنَّ حضور العربيَّة في الجامعات الإسرائيليَّة، منذ سبعة عقود وبضع سنين، قائم اسميًّا فقط تقريبًا. كلُّ المساقات المتوافرة في أقسام اللغة العربيَّة وآدابها تُدرَّس غالبًا باللغة العبريَّة، إلاَّ في ما ندر، وعندها يكون ذلك مشفوعًا بتلخيص بالعبريَّة. لا نعيد عن جادَّة الصواب، إذا قلنا إنَّ محور التدريس يدور حول ترجمة من الأصل العربيِّ، قديمًا كان أم حديثًا، إلى لغة الهدف، العبريَّة الحديثة وليس بالعكس، وفي البحث الفيلولوجيِّ، أي قراءة وتحليل وترجمة نصوص قديمة. بعبارة موجزة، يكون التركيز على فهم المكتوب (ما تراه العين) بمستوياته المختلفة، لا المنطوق (ما تسمعه الأذن)، واكتساب معرفة نظريَّة بحثيَّة عن العربيَّة، وشتان ما بين هذا ومعرفة العربيَّة عمليًّا بمهاراتها الثلاث. معرفة اللغة عمليًّا تشمل المقدرة على القراءة والحديث والكتابة بشكل يُنعت عادة بلغة الأمِّ، وفي الطرف الآخر هناك معرفة نظريَّة لفهم المكتوب فقط، وهذه أسهل بكثير من المعرفة العمليَّة. لا غرابة إذا في وجود أساتذة للعربيَّة كثيرين جدًّا، يحملون أعلى الدرجات الأكاديميَّة، وهم غير قادرين على التعبير الشفويِّ ولا على الكتابيِّ بمستوى مقبول ولا نقول قريبًا من لغة الأمِّ. بصورة عامَّة، يمكن القول إنَّ التعامل مع اللغة العربيَّة في الجامعات الإسرائيليَّة -باستثناء جامعة حيفا منذ السنوات الأخيرة- يجري وكأنَّها لغة ميَّنة كاللاتينيَّة أو الأكاديَّة أو الأوجاريَّة.

في البحث قيد العرض والمراجعة، وُصفت مكانة العربيَّة في الجامعات الأربع بِـ "الهامشيَّة، لغة أجنبيَّة ثانية، لا تُحدَّث بها" (ص. 27، 63)، ومن المستهجن حقًّا أن يكون الوضع في الجامعات الأربع واحدًا ولا بدَّ من

التفريق بين المستويات. أُظنَّ أنّ نسبة استعمال العربية في جامعة حيفا تفوق بكثير النسبة في الجامعات الثلاث الأخرى. نسبة المحاضرين والطلاب العرب فيها أعلى كما ذكرنا. هذه هي المعلومات التي تلقّيتها من مُحاضر في قسم اللغة العربية في جامعة حيفا:

"في مساقات الشهادة الجامعية الأولى في اللغة العربية وأدبها، تُستخدم العربية في تدريس ثلاثة أرباع تلك المواضيع، أما في مرحلة الماجستير فتصل النسبة إلى 97%. يحقّ لكلّ مُحاضر اختيار لغة التدريس (العربية أو العبرية). جزء من المحاضرين اليهود يدرّس بالعربية. طلاب المدارس الثانوية اليهودية الذين يحصلون على الشهادة الجامعية الأولى يكونون بأغليّتهم الساحقة قادرين على إجراء محادثة جيّدة بالعربية المحكيّة. مستوى التعبير بالعربية المعيارية جيّد لدى هؤلاء الخريجين، وعند بعضهم يكون جيّدًا جدًّا وأحيانًا يكون ممتازًا. كلّ الخريجين قادرين على فهم كامل للمحاضرات في العربية".

وهذا ما أدلى به طالب يعدّ رسالة الماجستير (أواسط أيار 2017): "في ما يخصّ التدريس في جامعة حيفا، على حدّ علمي ومن تجربتي الشخصية، جرى التدريس في كلّ المساقات التي تعلّمتها باللغة العربية، فالمحاضرون العرب واليهود، على حدّ سواء، متمكّنون وملّمون باللغة بشكل جيّد وملحوظ. للأسف لا معلومات لديّ حول الخريج اليهودي. لم أصادف طالبًا يهوديًا في المساقات التي درّستها".

بعض التوصيات

في القسم الثالث من الدراسة، وضع المُعدّون توصياتهم لإصلاح الوضع الظالم القائم، وهذه التوصيات هي ثمرة مشروع مشترك، كما ذكرَ أنفًا بين معهد فأن لير، ومركز دراسات، وجمعية سيكوي. من هذه التوصيات اعتبارُ العربية لغةً سلام بين الطرفين. في تقديري، تجب المطالبة بتدريس العربية بالعربية، شأنها في ذلك كشأن سائر اللغات الحيّة في العالم، ذات التراث الغنيّ في مضامير كثيرة من العلم والمعرفة، ومسألة التفاهم النسبيّ، قد يجري أحيانًا بين الأفراد بالإشارة عند صفاء النوايا، وبين الشعوب عند احترام قرارات الشرعيّة الدوليّة؛ تعليم العربية في الوسط اليهودي من الصّفّ الأوّل حتّى الثاني عشر، كما هي الحال لدى عرب البلاد بالنسبة للعبريّة (لا نكشف سرًّا إذا قلنا إنّ تجربة تدريس العربية في المدارس اليهوديّة في البلاد هي بمثابة قصّة فشل طويلة)؛ اعتماد مشروع تعزيز العربية في الأكاديميا، أي عقد المؤتمرات بالعربية؛ استخدام العربية في تدريسها وتدريب أداها لا العبريّة كما هو جارٍ الآن؛ استيعاب محاضرين عرب أكثر في سلك التدريس (هذا الموضوع أثار وما زال يثير مشكلة عويصة جدًّا، ويلاحظ -مثلاً- عدم وجود أيّ محاضر

عربيّ كبير في قسم اللغة العربيّة في الجامعة العبريّة التي أُسّست عام 1926 حتّى الآن!)؛ إلزام جميع التلاميذ بدراسة العربيّة شرطاً للحصول على شهادة البجروت (الثانويّة العامّة).

وهنا أضيف ثلاث نقاط أرى أنّها هامّة: الأولى وجوب منح الطالب الحقّ قانونياً في كتابة رسائله الجامعيّة حتّى أطروحة الدكتوراه بالعربيّة (والخلاصة بالإنجليزيّة أو بالعبريّة مثلاً)، وهكذا تتطوّر العربيّة وتنمو باطراد أداةً بحثيّةً أيضاً. الثانية أنّه لا بدّ من العمل بجِدِّ وِفْقِ خُطّةٍ متكاملة لنقل ما يلزم من الموادّ البحثيّة ذات الصلة إلى اللغة العربيّة. الثالثة أنّه ينبغي تطبيق المرسوم الانتدابيّ القاضي بأنّ اللغة العربيّة لغة رسميّة في البلاد.

مدرّس العربيّة المنشود

في تقديري، ينبغي أن يكون مدرّسو العربيّة في كليّات التربية السبع في البلاد التي تدرّس العربيّة وأدائها من خيرة عرب البلاد في معرفة اللغة العربيّة، نظريّاً وتطبيقيّاً، ومن الغيورين عليها أيضاً، فهم مُعدّو معلّمي العربيّة في المدارس والكليّات في المستقبل؛ إذ إنّ خريج اللغة العربيّة في الجامعات الإسرائيليّة بوجه عامّ، حتّى اليوم، غير متمكّن من العربيّة المعياريّة تكلمّاً وكتابةً، إلّا إذا اجتهد وكدّ في المطالعة والكتابة طويلاً. بعبارة أخرى، لا أرى أنّ الجامعات الإسرائيليّة حتّى اليوم تخرّج مؤهّلين لتدريس العربيّة في المدارس الثانويّة وكليّات تأهيل المعلّمين في المجتمع العربيّ. هناك ما يشبه الحلقة المفرغة، وللجهود الشخصيّة اليد الطولى في هذا المجال. هناك رأي ملخّص مضمونه أنّ أقسام اللغة العربيّة في الجامعات الإسرائيليّة "لا تخرّج كُتاباً وشعراء إنّما باحثين ومعلّمين..." ولا أدري على أيّ أساس أُضيفت اللفظة "ومعلّمين"؛ فمن المعروف أنّ الجامعات الإسرائيليّة لا تخرّج معلّمين مؤهّلين لتدريس اللغة العربيّة! بحث اللغة والتحدّث والمعرفة عنها شيءٌ، والتحدّث والكتابة بها ومعرفتها العمليّة بشكل سليم، لا نظريّاً فحسب، شيءٌ آخرٌ مختلفٌ تماماً. إنّ التمكن من العربيّة المعياريّة تحدّثاً وكتابةً بمستوى لغة الأمّ، إضافة إلى التخلّص من لهجة عربيّة معيّنة، إلى جانب خلفيّة أكاديميّة معاصرة وإنتاج بحثيّ مقنّع كمّاً وكيفاً، سيكون المبتغى الذي يجب أن يُسعى لتحقيقه. هذان الجانبان، على ما يبدو، نادران في مؤسسات التعليم العالي في البلاد وفي بلاد أخرى كثيرة. في تقديري، عند اختيار أعضاء جُدد لتدريس العربيّة في الجامعات، ينبغي أخذ هذين العنصرين بالحسبان بالأهميّة نفسها، وإذا تعادلا يجب ترجيح كفة جانب المعرفة الحيّة للغة.

كلمة ختامية

إنّ دولة إسرائيل، التي تسعى على الدوام أن تعرّف نفسها بأنّها دولة الشعب اليهودي، تجمع كمّاً هائلاً من الجنسيات المهاجرة إليها من جميع أنحاء العالم، وتمارس بنشاطٍ ما يسمّى "بوتقة /أتون صهر"، أي عدم الحفاظ أو على الأقلّ، عدم التشجيع على الحفاظ على لغات اليهود الأصليّة، فما بالك بالنسبة للعربيّة لغة أهل البلاد الأصليين، الذين لا يتمتّعون بحقوق الأثريّة نفسها؟! ثمّة رأي سائد في دولة إسرائيل مفادُهُ أنّ اللغات الأخرى تشكّل تهديداً على العبريّة. حُمس المحاضرين اليهود يعارضون أن تكون للعربيّة مكانة متساوية مع العبريّة، في حين أنّ حُمسّين من الطّلاب اليهود عبّروا عن الرأي نفسه. عبّر كلّ المشاركين في الاستبانة عن ضرورة تدريس العربيّة في الوسط اليهودي، وأنّ معرفتها على نحوٍ جيّد تُعزّز فرص السلام في الشرق الأوسط، أمّا ضرورتها لأغراض عسكريّة فهي متوسّطة في تقدير المحاضرين والطّلاب اليهود، وهذا أمر لافت، غير متوقّع. يُذكر ثانية أنّ أولئك المشاركين ليسوا عيّنة تمثّل المجتمع الإسرائيليّ بأسره وهذه الآراء بحاجة إلى تمحيص.